

Distr.
GENERAL

A/RES/50/132
12 February 1996

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٤٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/50/L.17/Rev.1 و Rev.1/Add.1)]

١٣٢/٥٠ - الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطييد ودائم، والتقدم المحرز في
تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى القرارات الصادرة عنها، ولا سيما القراران ١٦١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٣٧/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ اللذان اعترفت فيهما بأهمية تقديم الدعم الدولي إلى أمريكا الوسطى، ضمن إطار مرجعي شامل وملائم، بغية الحفاظ على الانجازات التي تحققت في عملية توطيد السلم والديمقراطية والتنمية المستدامة والتوسع فيها من أجل التغلب على العقبات التي تعرقل تحول أمريكا الوسطى إلى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية مستدامة،

وإذ تعترف بأهمية وصحة الالتزامات التي تعهد بها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى، منذ اجتماع قمة إسكيبولاس الثاني، المعقود في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧^(١)، وفي اجتماعاتهم اللاحقة على مستوى القمة، ولا سيما الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، المعقود في غواسيمو، كوستاريكا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤^(٢)، ومؤتمر قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة، المعقود في ماناغوا يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(٣)، والمؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية

(١) A/42/521-S/19085، المرفق.

(٢) انظر A/49/340-S/1994/994، المرفق.

(٣) انظر A/49/580-S/1994/1217، المرفق الأول.

في أمريكا الوسطى، المعقود في تيغوسيغالبا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(٤)، والاجتماع السادس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، المعقود في السلفادور في آذار/مارس ١٩٩٥.

وإذ تؤكد من جديد أنه لا يمكن إقرار السلم في أمريكا الوسطى دون تنمية مستدامة أو ديمقراطية، وهما أمران أساسيان لضمان التحول في المنطقة وتنفيذ الاقتراح المتكامل المتعلق بالتنمية المستدامة المتفق عليه في الاجتماعات الأخيرة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، ولا سيما مؤتمر قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة والمؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى،

واقترانها منها بالآمال التي تراود شعوب أمريكا الوسطى فيما يتعلق بتحقيق السلم والمصالحة والتنمية والعدالة الاجتماعية، وبالالتزام بتسوية خلافاتها من خلال الحوار والتفاوض واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول، وفقا لما تقررته هي ووفقا لتجربتها التاريخية، مع إيلاء الاحترام الكامل في الوقت نفسه لمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل،

وإذ تعترف بصحة إعلان الالتزامات لصالح السكان الذين يعانون من التشرد ومن الصراعات والفقر المدقع، المعتمد في مكسيكو في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وبإضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الوكالة الرائدة تنفيذا للولاية التي كانت تضطلع بها من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

وإذ توجه الاهتمام إلى إنشاء التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى^(٥) الذي يشكل الاستراتيجية المتكاملة الجديدة للتنمية الوطنية والاقليمية، التي تحدد فيها الأولويات السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإلى التوقيع في مؤتمر القمة المعقود في السلفادور في آذار/مارس ١٩٩٥ على معاهدة التكامل الاجتماعي في أمريكا الوسطى التي تشمل الاستثمار في رأس المال البشري كأحد أهدافها الرئيسية، وإذ تضع في اعتبارها أن منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى تشكل الإطار المؤسسي الذي يمكن من خلاله تعزيز التنمية المتكاملة بشكل فعال ومنظم ومتناسك،

وإذ تؤكد أهمية التعاون والتضامن الدوليين في دعم الجهود التي تبذلها شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل دعم إقامة سلم وطيء ودائم، وضرورة تعزيز البرنامج الجديد للتعاون وتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية والمالية إلى أمريكا الوسطى في ضوء الأوضاع الجديدة في المنطقة،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها لجنة أمريكا الوسطى للأمن وأهمية المفاوضات الجارية بشأن إبرام معاهدة الأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى في التعجيل بإنشاء نموذج جديد للأمن الإقليمي على النحو المحدد في بروتوكول تيغوسيغالبا^(٥)، وخطة وبرنامج الإجراءات المحددة من أجل التنمية المستدامة المعتمدين في الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، المعقود في غواسيمو^(٦)،

وإذ ترحب بالدور الذي اضطلعت به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي نفذت ولاياتها كاملة في أمريكا الوسطى عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإذ تعترف بأهمية بعثات المراقبة والتحقق التي هي قيد الإعداد أو يجري تنفيذها في المنطقة وفقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة،

وإذ تؤكد أهمية تصميم حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على تحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى اتفاق لإقامة سلم وطيد ودائم وفقاً للاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤^(٧)، وتحقيق آمال شعب غواتيمالا، فضلاً عن أهمية امتثال الطرفين بالكامل للالتزامات المتفق عليها،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٦٧/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و ٢٣٦/٤٩ ألف المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، و ٢٣٦/٤٩ بء المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ التي قررت بموجبها إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، ومددت أجل ولاية تلك البعثة،

وإذ تؤكد دور التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل السلم، ولا سيما في المساهمة في الصندوق الاستئماني لعملية إقرار السلم في غواتيمالا، الذي أنشأه الأمين العام في ١ آذار/مارس ١٩٩٥،

وإذ تشدد على أهمية عملية الانتخابات الحالية في تعزيز المؤسسات الديمقراطية في غواتيمالا،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التوقيع، في مكسيكو، في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، على الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين في إطار عملية السلام في غواتيمالا^(٧)،

وإذ تنوه مع التقدير بالجهود التي تبذلها السلفادور، حكومة وشعباً، من أجل دعم أوجه التقدم المحرزة في التحول نحو مجتمع يسود فيه النظام الديمقراطي ويتمتع بسيادة القانون واحترام حقوق

(٥) A/46/829-S/23310، المرفق الثالث.

(٦) A/49/61-S/1994/53، المرفق.

(٧) A/49/882-S/1995/256، المرفق.

الإنسان، وإذ تشني على حكومة السلفادور لما أكدته مجددا من توافر الإرادة السياسية للوفاء التام بالتزاماتها بموجب اتفاق السلم^(٨) بما فيه مصلحة جميع السلفادوريين،

وإذ ترحب بالقرار ٧/٥٠ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ الذي وافقت فيه على اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السلفادور لفترة ستة أشهر، مع تخفيض قوامها وتكليفها تدريجيا، بأسلوب يتسق مع الأداء الفعال للواجبات المنوطة بها، بغية قيامه بالمساعي الحميدة والتحقق من تنفيذ الأحكام غير المنفذة حتى الآن من اتفاق السلم،

وإذ ترحب أيضا باتخاذ القرار ١٦/٤٩ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الذي اعترفت فيه بالظروف الاستثنائية التي لا تزال سائدة في نيكاراغوا،

وإذ تدرك أن الجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا من أجل توطيد السلم والديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والتعمير الوطني جديرة بالدعم العاجل من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على الإنجازات التي تحققت والتغلب على آثار الحرب والكوارث الطبيعية التي ما زالت نيكاراغوا تعاني منها، وأن الطلب المقدم من حكومة نيكاراغوا بأن تقوم الأمم المتحدة بتوفير مراقبين أثناء العملية الانتخابية التي ستجرى في عام ١٩٩٦، هو أيضا طلب جدير بالدعم،

وإذ تدرك أيضا الإسهام القيّم والفعال الذي قدمته الأمم المتحدة ومختلف الآليات الحكومية وغير الحكومية في تحول أمريكا الوسطى تدريجيا إلى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، وأهمية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي القائمين في إطار المؤتمر الوزاري المعقود بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى، والمبادرة المشتركة للبلدان الصناعية في مجموعة الأربعة والعشرين، وبلدان مجموعة الثلاثة، بوصفها بلدانا متعاونة^(٩)، تحت رعاية رابطة مناصرة الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن الحالة في أمريكا الوسطى^(١٠)،

١ - تشيد بجهود شعوب وحكومات بلدان أمريكا الوسطى من أجل توطيد السلم وتشجيع التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ الاتفاقات المعتمدة في اجتماعات القمة، ولا سيما الالتزامات التي تمت الموافقة عليها في الاجتماعات الرئاسية الأخيرة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لمبادرات حكومات أمريكا الوسطى وأنشطتها؛

(٨) A/46/864-S/23501، المرفق.

(٩) تتألف مجموعة البلدان المتعاونة، المعروفة بإسم "مجموعة الثلاثة"، من فنزويلا وكولومبيا والمكسيك.

(١٠) A/50/499.

٢ - تؤيد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى إعلان أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، وتشجع مبادرات بلدان أمريكا الوسطى المقدمة في إطار الاستراتيجية المتكاملة للتنمية المستدامة، والمستندة إلى الاجتماعات الأخيرة لبلدان أمريكا الوسطى التي تهدف إلى تدعيم الحكومات التي تبني تنميتها على أساس الديمقراطية والسلم والتعاون واحترام حقوق الإنسان؛

٣ - توجه الاهتمام إلى قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الوارد في إعلان غواسيمو^(٧) الذي حدد الاستراتيجية الوطنية والإقليمية المسماة التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، كمبادرة متكاملة تجسدت في برنامج للإجراءات العاجلة في المجالات السياسية، والأخلاقية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، تأمل بلدان أمريكا الوسطى في أن تتحول بها، بدعم من المجتمع الدولي، إلى نموذج للتنمية المستدامة تحتذيه المناطق الأخرى؛

٤ - ترحب بجهود بلدان أمريكا الوسطى من أجل تشجيع النمو الاقتصادي الموجه نحو التنمية البشرية، وبالتقدم المحرز في مجال تعزيز الديمقراطية وتوطيد السلم في المنطقة؛

٥ - تؤكد أهمية الأعمال التي أنجزتها منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، وتسجيل بروتوكول تيغوسيغالبا^(٥) لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقيام الجمعية العامة بمنحها مركز المراقب^(١١)، وتعرب عن تأييدها التام لما أحرزته بلدان أمريكا الوسطى من تقدم في حفز وتوسيع عملية تكامل أمريكا الوسطى، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى مد يد التعاون الفعال مع أمريكا الوسطى بغية تشجيع التكامل على الصعيد دون الإقليمي كي يصبح آلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - تؤيد اهتمام بلدان أمريكا الوسطى بإيجاد نموذج جديد للأمن الإقليمي يستند إلى توازن معقول بين القوى، وتغليب السلطة المدنية، وتحت لجنة أمريكا الوسطى للأمن على مواصلة المفاوضات الهادفة إلى صياغة معاهدة الأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، التي تشكل هدفا أساسيا من أهداف منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها الدعم اللازم في الوقت المناسب؛

٧ - تشجع لجنة الأمن على مواصلة المفاوضات الهادفة إلى صياغة معاهدة الأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، بغية التعجيل بإنشاء نموذج جديد للأمن الإقليمي؛

٨ - تؤكد أهمية تكثيف المفاوضات التي تتسم بالجدية والتصميم بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، وتحث على القيام، دون إبطاء، بإنجاز المفاوضات الجارية حول البنود المتبقية من جدول الأعمال، بغية التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى اتفاق سلم وطيء ودائم، لإنجاز عملية السلم في أمريكا الوسطى؛

- ٩ - تحيط علماً مع الارتياح بالاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين^(٧) كخطوة هامة في عملية السلم في غواتيمالا وكنشاط هام في العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم؛
- ١٠ - تطلب إلى الأطراف الالتزام التام بتعهداتها بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا وتعهداتها المتصلة بحقوق الإنسان بموجب الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، وتنفيذ التوصيات المناظرة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا؛
- ١١ - تطلب إلى الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة دعم عملية السلم ومن ثم مواصلة دعم الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية في غواتيمالا؛
- ١٢ - تكرر الإعراب عن تقديرها للجهود المبذولة لتحقيق السلم من جانب الأمين العام، ومجموعة البلدان الصديقة (اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية) وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وللإسهام المقدم من المجتمع المدني وأبناء غواتيمالا، في الإطار الدستوري وإطار اتفاقات السلم؛
- ١٣ - ترحب بإعلان كونتادورا الذي وقعته القوى السياسية في غواتيمالا في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥، والذي ألزمت نفسها فيه بأن تضمن احترام الحكومة التي ستتولى السلطة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ للاتفاقات التي تم التوصل إليها في عملية السلم وبأن تبذل قصارى جهدها من أجل أن تكلل تلك العملية بالنجاح في وقت مبكر؛
- ١٤ - تطلب إلى حكومة السلفادور وجميع القوى السياسية المشتركة في عملية السلم بذل كل جهد ممكن بغية إتمام تنفيذ جميع الجوانب المتبقية في اتفاق السلم^(٨)؛
- ١٥ - تحيط علماً مع الارتياح بقيام الأمين العام بإنشاء الصندوق الاستثماري لبعثة الأمم المتحدة في السلفادور، وبتديد ولايتها لفترة ستة أشهر اعتباراً من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وذلك للاستمرار في مراقبة وتنفيذ الالتزامات المتبقية إلى أن تنفذ بالكامل، وتؤكد أهمية استمرار التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في السلفادور وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز اتفاق السلم؛
- ١٦ - تكرر الإعراب عن تقديرها للمشاركة الفعالة والجيدة التوقيت من جانب الأمين العام وممثليه، وتحثهم على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي تكفل نجاح تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في اتفاق السلم في السلفادور، بما في ذلك الجهد المشترك الذي تقوم به حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني من أجل الحصول على موارد تسهل التنفيذ الكامل لاتفاق السلم؛

١٧ - تعترف بالإنجازات التي حققها شعب وحكومة نيكاراغوا في جهودهما الهادفة إلى تعزيز السلم والديمقراطية والمصالحة بين أبناء نيكاراغوا، وبأهمية التوصل إلى تفاهم وطني بغية وضع استراتيجية وطنية للتنمية من خلال الحوار السياسي والمشاورات الاقتصادية والاجتماعية بين جميع قطاعات الأمة، وذلك بغية تعزيز الدعم الشعبي من أجل تعمير البلد، كما تؤكد أهمية استجابة الأمين العام للطلب المقدم من نيكاراغوا لتوفير مراقبين لحضور العملية الانتخابية التي ستجرى في عام ١٩٩٦؛

١٨ - تؤيد المعاملة الممنوحة لنيكاراغوا في ضوء الظروف الاستثنائية التي لا تزال تعيشها، لكي يتمكن المجتمع الدولي والمؤسسات المالية من إدراج هذه المعاملة في برامج المساعدة المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي وإعادة بناء البلد اجتماعيا؛

١٩ - تعرب عن تقديرها لأعمال فريق الدعم المعني بنيكاراغوا، (اسبانيا، والسويد، وكندا، والمكسيك، وهولندا) الذي يقوم، بالتنسيق مع الأمين العام، بدور نشط في دعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ولا سيما فيما يتصل بحل مشكلة الدين الخارجي وجذب استثمارات وموارد جديدة تسمح بمواصلة برامج إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في نيكاراغوا، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل مساندة هذه الجهود؛

٢٠ - تؤكد أهمية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي القائمين في إطار المؤتمر الوزاري بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبلدان أمريكا الوسطى، بمشاركة بلدان مجموعة الثلاثة^(٩) كبلدان متعاونة، للجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى من أجل إقامة السلم وتوطيد الديمقراطية وضمان التنمية المستدامة؛

٢١ - تؤكد أيضا الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تم التعهد بها في الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى المعقود في غواسيمو، كوستاريكا^(١٠)، وفي الاجتماع السادس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى المعقود في السلفادور في آذار/مارس ١٩٩٥، وفي مؤتمر قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة المعقود في ماناغوا^(١١)، وفي المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى المعقود في تيغوسيغالبا^(١٢)، وتحث المجتمع الدولي على دعمها بكل السبل؛

٢٢ - تكرر تأكيد أهمية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من خلال أنشطتها التنفيذية، ولا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الموجه نحو تسهيل وضع البرامج والمشاريع اللازمة لتعزيز السلم وعملية التنمية في المنطقة، مع المراعاة الخاصة للاستراتيجية الجديدة للتنمية دون الإقليمية التي وضعها التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى^(١٣)، وتحث المجتمع الدولي على دعم تحقيق أهداف الاستراتيجية الجديدة للتنمية في أمريكا الوسطى؛

٢٣ - تقرر بأهمية الانضمام إلى معاهدة التكامل الاجتماعي في أمريكا الوسطى^(١٣)، وكذلك تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مكسيكو في حزيران/يونيه ١٩٩٤، لصالح السكان المتضررين من التشرد والصراعات والفقر المدقع؛

٢٤ - تكرر تأكيد كامل التقدير والامتنان للأمين العام للجهود التي يبذلها من أجل عملية تهدئة الأوضاع وتوطيد السلم في أمريكا الوسطى، وكذلك لمجموعات البلدان الصديقة التي قدمت إسهامات مباشرة لتحقيق هذه الأغراض، وتطلب مواصلة هذه الجهود؛

٢٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم، والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية".

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥